

شيخ المضيرة أبو هريرة

[162] قال الجاحظ وهو يتحدث عن أمر قتل عثمان وما جره على المسلمين من بلايا ومحن: " ثم ما زالت الفتن متصلة، والحروب مترادفة، كحرب الجمل وكوقائع صفين، وكيوم النهروان. إلى أن قتل أشقاها على بن أبي طالب رضوان الله عليه فأُسعده الله بالشهادة وأوجب لقاتله النار واللعنة إلى أن كان اعتزال الحسن عليه السلام الحروب وتخلية الأمور، عند انتشار أصحابه وما رأى من الخلل في عسكره، وما عرف من اختلافهم على أبيه، وكثرة تلونهم عليه، فعندها استوى معاوية على الملك، واستبد على بقية الشورى وعلى جماعة المسلمين من الانصار والمهاجرين في العام الذي سموه عام الجماعة ! وما كان عام جماعة ! بل كان عام فرقة وقهر وجبرية وغلبة ! والعام الذي تحولت فيه الامامة ملكا كسرويا، والخلافة غصبا قيصريا. ثم ما زالت معاصيه من جنس ما حكينا، وعلى منازل ما رتبنا، حتى رد قضية رسول الله ردا مكشوبا وجدد حكمه جددا ظاهرا، في ولد الفراش وما يجب للعاهر، مع اجتماع الامة أن سمية لم تكن لابي سفيان فراشا، وأنه إنما كان بها عاهرا، فخرج بذلك من الفجار إلى حكم الكفار (1). وليس قتل حجر بن عدى، وإطعام عمرو بن العاص خراج مصر وبيعة يزيد الخليفة (2) والاستئثار بالفئ، واختيار الولاة على الهوى، وتعطيل الحدود بالشفاعة والقراية من جنس جدد الاحكام المنصوصة، والشرائع المشهورة، والسنن المنصوبة، وسواء في باب ما يستحق من الكفار جدد الكتاب ورد السنة، إذا كانت السنة في شهرة الكتاب وظهوره، إلا أن أحدهما أعظم وعقاب الآخرة عليه أشد. فهذه أول كفره كانت من الامة. ثم لم تكن إلا فيمن يدعى إمامتها والخلافة عليها، على أن كثيرا من أهل ذلك العصر قد كفروا بترك إكفاره، وقد أربت عليهم نابتة عصرنا ومبتدعة دهرنا، فقالت لا تسبوه فإن له حبة، وسب معاوية بدعة، ومن يبغضه فقد خالف السنة ! ! فزعمت أن من السنة ترك البراءة ممن جدد السنة.

(1) يشير إلى استلحاق معاوية لزياد وجعله ابنا لابي سفيان. (2) وصفوا يزيد هذا بأوصاف كثيرة شنيعة أتينا على بعضها عند الكلام عنه. (*)